المساعدات الأوروبية وربطها بتغيير المناهج الفلسطينية

نوال السعدي

مقدمة

اجتمعت لجنة مراقبة ميزانية الاتحاد الأوروبي التابعة للبرلمان يوم CONT 2022/3/29، وفي إطار فحصها إجراءات الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي وكيفية إنفاق أموال دافعي الضرائب الأوروبيين على المشاريع الدولية، التي ينفذها الاتحاد الأوروبي؛ أقرت اقتراحا يدين السلطة الفلسطينية، وذلك لاحتواء مناهجها مواد عنيفة وبغيضة، باستخدام تمويل الاتحاد الأوروبي[1]. وكان قد اشترط سابقا البرلمان الأوروبي، إجراء تعديلات على المناهج التعليمية التابعة لمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، باعتبارها أن تتمير بالتحريض على العنف والكراهية، وتتعارض مع المعايير الموضوعة من قبل الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان[2].

موقف الاتحاد الأوروبي

يُعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر المانحين المنفردين الداعمين للسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، ويساهم بجزء كبير في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية للسلطة الفلسطينية، وبذلك فقد شكل جزءا كبيرا من الاقتصاد الفلسطيني بين عامي 2008–2020[3]، إلا أنه يتضح، وفي السنوات الأخيرة؛ نقاشات في البرلمان الأوروبي حول خفض المساعدات المرسلة للسلطة الفلسطينية للقطاع التعليمي[4]، وكذلك الأونروا. ومن هنا؛ يضغط الاتحاد الأوروبي على السلطة الفلسطينية لتغيير مناهجها التعليمية، كشرط لاستمرار

---

[1] مراسل الاتحاد الأوروبي، انتقدت السلطة الفلسطينية من قبل لجنة ميزانية الاتحاد الأوروبي للكتب المدرسية الجديدة مع تزايد خطاب الكراهية والعنف، تاريخ الزيارة 2022/4/5، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3xxj8gp

[2] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، مطالبة للاتحاد الأوروبي بالتراجع عن شرط تعديل المناهج لاستمرار دعم اونروا، 2021، تاريخ الزيارة 2022/3/10، https://bit.ly/3GGbra3.

[3] https://ar.timesofisrael.com/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84/

[4] مرجع السابق

الدعم المالي، لأنه يعتبر أن المناهج الدراسية الفلسطينية بالعموم مناهضة للسلام، وتدعم معاداة السامية، وهناك ضرورة في خلوها من النصوص المحرضة على العنف، وفق ما يروج له مفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار اوليفير فارهيلي، والذي تعتبر من ضمن مهامه الوظيفية؛ الإشراف على المساعدات الاوربية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وكان قد صرح علنا أكثر من مرة، وبأكثر من مناسبة حول ضرورة فرض شروط أوروبية، تتمثل بالصرامة والحزم على قطاع التعليم الفلسطيني[5] .

في مايو 2019، كلفت دائرة العمل الخارجي الأوروبي بإعداد تقرير عقب المخاوف التي أثيرت في العام السابق، بشأن التحريض في الكتب المدرسية الفلسطينية. كما أثيرت مخاوف مماثلة هذا العام من قبل أعضاء البرلمان الأوروبي والبرلمان في سياق إجراءات تفريغ المفوضية[6]. علاوة على ذلك، نشرت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD) مؤخرًا تقريرًا يدعو السلطة الفلسطينية إلى إزالة كل التحريض من مناهجها المدرسية[7].

في شهر أيار/ مايو من العام 2019 كلفت دائرة العمل الخارجي الأوروبي – وعقب المخاوف التي أثيرت في العام السابق بشأن التحريض في الكتب المدرسية الفلسطينية – المعهد الألماني جورج إيكرت لبحوث الكتب المدرسية الدولية، لتقديم تقرير حول التربية والتعليم الفلسطيني[8]، وقد قام طاقم من المعهد بالبحث المعمق لما يقارب 172 كتابا مدرسيا، تبين أن الكتب المدرسية الفلسطينية لا تدعو بشكل مباشر للعنف ضد الإسرائيليين [9].

---

[5]مرجع السابق.
[6]مرجع السابق.
[7]مرجع السابق.
[8]موقع الاتحاد الأوروبي، تاريخ الزيارة 2022/3/23 ، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3ror1AA
[9]المعهد الألماني جورج ايكريت، هل الكتب المدرسية الفلسطينية تحرض على العنف ضد الإسرائيليين، تاريخ الزيارة 2022/3/26، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3jCISj7

وذكر هذا أيضا كاتب إسرائيلي " آسف دافيد" في مقال له نشر في صحيفة هآرتس الإسرائيلية؛ بعنوان الكتب المدرسية الفلسطينية لا تعادي السامية، وذكر بأنها تستند لتحقيق التسامح الديني، والمصالحة، وتحقيق السلام، ونبذ العنف؛ وفق المعايير المحددة من قبل اليونيسكو في مجال التربية والتعليم[10]

إلا أن نتائج هذا البحث لم ترق لعدد من الأحزاب الأوروبية المناصرة لإسرائيل، واعتبروا كاتبي التقرير من معهد جورج إيكرت قد ارتكبوا أخطاء جسيمة قوضت مصداقيته [11] . وتقدم حزب Renew Europe، وبدعم من حزب EPP الوسطي باقتراح، مطالبين من خلاله بضرورة خضوع المناهج الدراسية المقرة من السلطة الفلسطينية للتدقيق، كون هذه المناهج تحرض على العنف وخطاب الكراهية، ويجب تغييرها بما يتماشى ومعايير اليونسكو للسلام والتسامح والتعايش واللاعنف[12]. وقد استند هذا الاقتراح لتقرير صدر في كانون الثاني عام 2022 من قبل IMPACT-se معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي، والذي قُدّم إلى أعضاء اللجنة في سلسلة من الاجتماعات في الفترة التي تسبق التصويت، وبينت هذه التقارير بأن هناك آلافا من الصفحات في المواد التعليمية الجديدة تدعو مباشرة إلى العنف ضد اليهود وإسرائيل، والترويج لمعاداة السامية وتعزيز العنف [13].

وجرى البحث في البطاقات الدراسية الجديدة، التي أصدرتها السلطة للعام الدراسي 2021-22، والتي تُستخدم في مناهج مدارس الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية والأونروا، ويتضمن أمثلة مختارة من عدة مدارس. مائة صفحة من المحتوى التعليمي. على عكس التأكيدات التي قدمتها السلطة الفلسطينية لشركائها الدوليين، بأنه سيتم إجراء تحسينات بسرعة، لتحسين المناهج الدراسية 2020-221، وجدت IMPACT-se أنه لا توجد مراجعات لمنهج السلطة الفلسطينية للعام الدراسي 2021-22. بالإضافة للافتقار إلى مراجعات الكتب المدرسية المضمونة بالسلطة الفلسطينية، ووجدت الأبحاث حول مواد التعلم التكميلية عبر الإنترنت،

---

[10] آسف دافيد، لمعلوماتكم لا تعادي الكتب المدرسية الفلسطينية السامية، 2022، صحيفة هآرتس، تاريخ الزيارة 2022/3/26، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3M7kBxF

[11] موقع الاتحاد الاوروبي، سبق ذكره، https://bit.ly/3M0ifRm

[12] مراسل الاتحاد الأوروبي، سبق ذكره، https://bit.ly/3jGarrT

[13] تقرير لمجلس المستشارين الدوليين امباكت ، وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية بطاقات الدراسة 2021_2022 ، تاريخ الزيارة 2022/4/10، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3vjURaQ

والتي تسمى بطاقات الدراسة، أن وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية نشرت المحتوى نفسه، والأسوأ من ذلك، في انتهاك للمعايير الدولية للسلام والتسامح واللاعنف في التعليم.

وفي هذا السياق سعى المفوض فارهيلي، على الرغم من نتائج المعهد الألماني، بتكثيف الضغط على السلطة الفلسطينية لتعديل الكتب المدرسية "في أقصر إطار زمني ممكن" على أساس "خارطة طريق" مع "الحوافز" وعملية "الفرز والمراقبة"[14].

رد الفلسطينيين والأونروا

استهجنت التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الفلسطينيين ربط المساعدات الأوروبية بتغيير المناهج الفلسطينية، وقد أصدر رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية بيانا عقب لقائه المفوض الأوروبي اوليفر فارهيلي يوم الخميس 2022/3/24 في رام الله؛ وعبر فيه عن رفض السلطة الفلسطينية رسميا الدعم المالي المشروط، وشدد على أهمية الدعم المالي الأوروبي في هذا الوقت، بالتزامن مع تأثر فلسطين بالمتغيرات الدولية، وانعكاسها على الأسعار، بالإضافة الى الاقتطاعات الإسرائيلية الجائرة من أموال الضرائب الفلسطينية " [15].

وقد اعتبر الدكتور اشتية بان المنهاج الفلسطيني هو نتاج تاريخ وثقافة ونضال الشعب الفلسطيني ومساهمته الحضارية عبر الاف السنين [16].

وصرح وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي؛ باستمرار الخلاف مع الاتحاد الأوربي، في ما يتعلق بإرسال المساعدات التي لم تصل منذ عامين، لإلحاحه لتعديل المنهاج الدراسي الفلسطيني، قبل المواصلة قدما بإرسال المساعدات مرة أخرى. وذكر بان الخلاف الفلسطيني الأوربي بهذا الصدد، ما زال

---

[14]طاقم الموقع الاخباري عين الميديل ايسيت، تأخرت المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية بسبب معادات السامية في الكتب المدرسية، 2022، تاريخ الزيارة 2022/4/10، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3JNTzKw

[15] https://bit.ly/3jyQLpQ

[16]رغدة عتمة، المناهج المدرسية الفلسطينية تحرج السلطة وتتسبب بأزمة مالية، موقع انديبندنت عربي، 2022، تاريخ الزيارة 2022/4/10، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3rrZm1P

كبيرا. فقد صوتت 9 دول ضد استئناف المساعدات وأيدته 9 دول أخرى، بينما امتنعت 9 دول عن التصويت وهذا يدل على استمرارية الضائقة.

وفي مقال لمدير عمليات الأونروا في الضفة الغربية جوين لويس؛ عبر فيه على أن المنهاج التعليمي المقدم من قبلهم للطلبة الفلسطينيين وفق مبادئ الأمم المتحدة للعلوم التربوية الحديثة، ويعتبر عقارا لمعالجة الكراهية، وليس لغرسها [17].

انعكاسات الشروط الأوروبية

استمرار الاشتراط الاوروبي لاستئناف إرسال المساعدات بتغيير المناهج الدراسية، بتحريض وضغط من إسرائيل ولوبيها والولايات المتحدة، بالإضافة الى وجود تقليص من المساعدات المقدمة من الدول الأخرى. على سبيل المثال في العام 2020 قام البرلمان النرويجي باقتطاع ما يقارب من 3.4 مليون دولار أميركي من المساعدات المالية المقدمة لموازنة السلطة الفلسطينية، لكون المناهج الدراسية تشتمل على التحريض على العنف ضد إسرائيل معاداة السامية[18]. وكذلك الدول العربية كالمملكة العربية السعودية والإمارات. علاوة على مضى، تعنت إسرائيل باقتطاع الأموال الفلسطينية وعدم إرسالها، فكل هذا سيعزز وبشكل كبير جدا من الضائقة المالية التي تمر بها خزينة السلطة الفلسطينية، فمنذ أشهر، يصرف بحد اقصى ما يقارب من 80 بالمائة من رواتب الموظفين. وقد سبق وأن حذر البنك الدولي من إمكانية عدم قيام الحكومة الفلسطينية بالاستمرار بالوفاء بالتزاماتها[19].

خاتمة

بدأت مرحلة التريث في تقديم المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية، وسارت قافلة المساعدات المادية المشروطة، ودق المسمار في منظومة المساعدات الأوروبية، وهناك شك بإغلاق هذا الملف على المدى

---

[17] جوين لويس، الهجوم على النظام التعليم للأونروا يخاطر بحياة الطلبة، 2020، الموقع الرسمي لوكالة الاونروا، تاريخ الزيارة 2022/4/12، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/37NuX7k [17]

[18] فلسطين اليوم، البرلمان النرويجي يصادق على تقليص المساعدات للفلسطينيين، 2020، تاريخ الزيارة 2022/4/12، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/37OikbP

[19] أربك نيوز، مسؤول أوروبي: السلطة الفلسطينية تواجه ازمة مالية عميقة والاتحاد يبذا جهدا لإنجاز مجموعة من المساعدات، 2021، تاريخ الزيارة، 2022/4/12، الموقع الالكتروني، https://bit.ly/37K8urE

القريب، كون المفوض فارهيلي يدعم هذا الاقتراح، ويعمل بكل قوة على إيجاد آذان صاغية لقبول اقتراحه من قبل دول الاتحاد، وبالتالي يُستبعدُ تنازله عن هذا الاقتراح. فالمنهاج التعليمي هو أساس تنشأة الأجيال القادمة وتغييره وفق ما يُطلب يعني؛ التأثير بشكل سلبي على عقلية وفكر الشباب الفلسطيني وتشكيل هويته. وما يجدر ذكره؛ بأن اهتمام المفوض، وبذل جهود مضنية في هذا الملف، ليس بمعزل عن موقف بلاده المجر وتحالفها مع إسرائيل، والتي كانت قد منعت عديد المرات اصدار بيانات تمثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تنتقد فيها إسرائيل[20].

ولكل هذه التداعيات والظروف، تنبعث توجسات تشي بمس تقديم المساعدات المشروطة لقطاعات أخرى، وعدم اقتصارها على المنهاج التعليمي.

[20]، مونت كارلو الدولية، لمجر ترفض أي موقف منحاز من الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل، تاريخ الزيارة 2022/4/12/ الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3jB0pZ9